

الباب الثالث في ديوان بيت المال (٨ ب ب)

قال أبو الفرج:

هذا الديوان ينبغي أن يُعرف غرضه، فإنّ علم ذلك دليلٌ على الحال فيه. والغرض فيه^(١) هو محاسبة صاحب بيت المال على ما يرد عليه من الأموال، ويخرج من ذلك في وجوه النفقات والإطلاقات، وإذا كان ما يرفع من الختات مشتملاً على ما يرفع إلى دواوين الخراج^(٢) والضبايع^(٣) من الحمول^(٤) وسائر الورود، وما يرفع إلى ديوان النفقات مما يطلق في وجوه النفقات. وكان المتولي لها جامعاً للنظر في الأمرين ومحاسباً على الأصول والنفقات.

فإذا أخرج صاحب دواوين الأصول^(٥) وأصحاب دواوين النفقات ما يخرجونه في ختات بيت المال المرفوعة إلى دواوينهم من الخلاف، فسبيل الوزير أن يخرج ذلك إلى صاحب هذا الديوان ليتصفّحه ويخرج ما عنده فيه.

وما يحتاج إلى تقوية هذا الديوان به، لتصح أعماله وتتنظم احواله ويستقيم ما يخرج منه، أن تخرج كتب الحمول من جميع النواحي - قبل اخراجها إلى دواوينها - إليه لتثبت فيه، وكذلك الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال من جميع الدواوين، بما يؤمر بالمطالبة به من الأموال.

ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكوك والإطلاقات يتفقدتها الوزير وخلفاؤه ويراعونها، ويطلبون بها إذا لم يجدوها لئلا يتخطى أصحابها والمدبرون^(٥) هذا الديوان، فيختل أمره ولا يتكامل/ العمل فيه، فإن هذا (٩ أ) الديوان إذا استوفيت أعماله كان مال الإستخراج بالحضرة والحمول في النواحي مضبوطاً به.

(١) في المطبوع (ص ٣٦) « منه .
(٢) لعل المقصود بدواوين الخراج والضبايع هو ما قسمت إليه من ديوان السواد، والمشرق، والمغرب.
(٣) الحمول: جمع حل، وهو الأموال التي تحمل إلى بيت المال، مفاتيح العلوم، ص ٦٢.
(٤) صاحب دواوين الأصول: هو المسؤول عن الدواوين أو المجالس الخاصة بأصول مال الخراج والضبايع أو ما يسمى بـ « قانون الخراج » الذي يرجع إليه عند الاختلاف، وتبني الجبابة عليه، مفاتيح العلوم، ص ٥٤.
(٥) في الأصل « المدبرون ».